

السياسة الجبائية في الجزائر و إشكالية حماية البيئة

صالح مراذقة و خالد بوجعدار

أستاذان مكلفان بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة

Résumé

L'écosystème est l'ensemble des éléments et relations entre les éléments qui concernent les sociétés humaines, le milieu naturel et les techniques qui s'y appliquent. L'homme en tant qu'élément de cet ensemble et pour satisfaire ses besoins sur la terre a dû menés une lutte acharnée contre les forces de la nature et ce par des travaux de grande envergure (déboisement, aménagement des sols, déviation des cours d'eau ...) ces destructions de la nature était nécessaires pour l'existence de l'homme sur terre.

L'utilisation d'un outillage plus perfectionné et des machines de plus en plus puissantes lui a permis de satisfaire des besoins en produits de plus en plus diversifier grâce a une destruction plus importante de la nature et du milieu dans le quel il vie.

Face a cette destruction de l'écosystème et des dangers inhérents qui menacent l'existence même de toute vie sur terre, une prise de conscience est apparue et des voix se sont élevées pour dénoncer et mettre en garde contre les risques en cours par l'écosystème.

Le résultat de cette mise en conscience par les organismes officiels s'est traduit par une mise en œuvre des réglementations et des politiques visant une limitation de la destruction de l'écosystème, quelles sont ces politiques ? et quel est leur impact sur la pollution ?

مقدمة

البيئة هي الوسط الطبيعي للكرة الأرضية بمختلف مكوناته، والإنسان بإعتباره أحد مكونات هذا الوسط فقد أرتبطت حياته ومصيره به منذ الأزل (منذ أن وجد على الأرض)، وفي سبيل إستمرار حياته فوق الأرض كان عليه أن يبدأ صراعه مع هذا الوسط محاولا تذليل الصعوبات التي تعترضه (إزالة الغابات-تهديم الروابي-تغيير مجاري الوديان..... إلى غير ذلك). وهذه النشاطات إنما هي شكل من أشكال الإفساد في الأرض، ولكنها حتمية لأنها مرتبطة بحياته وبضمان إستمرار بقائه فوق الأرض. و بتطويره لأدوات العمل وإختراعه للآلات التي تزيد من قدراته الطبيعية لتمكنه من إشباع حاجاته المتزايدة من مختلف المنتجات يكون قد أضاف عاملا جديدا يدمر بواسطته الوسط الذي يعيش فيه.

وأمام إستفحال ظاهرة تدمير البيئة، و مخاطرها التي تهدد وجود الانسان فوق الأرض ظهر الوعي بأهمية مواجهة هذه الظاهرة وتعاليت أصوات تنادي وتنبه للخطر المحدق بالبيئة وبحياة الإنسان ووجوده، وكان نتيجة ذلك وعي الجهات الرسمية، وقد ترجم هذا الوعي إلى سلوكات وسياسات تصب كلها في إتجاه الحد من تدهور البيئة.

ماهي هذه السياسات وهل هذه السياسات فعالة في الحد من التلوث.

وللإجابة على هذه التساؤلات تناولنا الموضوع من خلال النقاط التالية:

سياسات حماية البيئة.

سياسة حماية البيئة في الجزائر.

فعالية الضريبة البيئية في معالجة التلوث الصناعي .

الخاتمة.

المراجع.

I - سياسات حماية البيئة

1 - المنع:

أي اتخاذ إجراءات تمنع الأعمال التي تضر بالبيئة وخاصة النشاطات الصناعية التي تطرح الكثير من الفضلات سواء كانت صلبة أو غازية. لكن هذا النوع من السياسات يعمل على تثبيط النمو ويحول دون التطور الإقتصادي و هو ما ينعكس سلبا على حياة الإنسان، ومن هنا فإنه رغم كونه رادعا قويا إلا أن آثاره تعيق عملية إشباع حاجات الإنسان المتزايدة من أكل وملبس ومسكن..... وغيرها من الحاجيات وأمام عدم ملائمة هذا النوع من السياسات كان ينبغي البحث عن بديل له وقد كان ذلك عن طريق مدخل إقتصادي للظاهرة بإستعمال أدوات التدخل في الحياة الإقتصادية والاجتماعية.

2 - السياسة الجبائية البنية:

أ- أدوات السياسة الجبائية في ميدان البيئة:

من أجل ضمان فعالية السياسة الجبائية البيئية يعمد لتحديد معايير تتخذ كمؤشرات للتدخل بواسطة أدوات التدخل (السياسة الجبائية). وهذه المعايير هي:

- **معايير قيمية:** وهي قيم محددة أو حدود معينة للمستوى الذي بلغه التلوث بحيث لا يجب تجاؤها.

و يتم تحديد مستوى التلوث أو كميته حسب الحالة التي تكون عليها البيئة ذاتها، وهذا معناه أن إتخاذ مؤشر يتم التدخل على أساسه هو عمل يختلف عن سياسة المنع لأن التلوث مسموح به إلى حد معين.

و هو ما يجعل هذه السياسة ذات مرونة في التعامل مع الظاهرة على خلاف الأولى.

- **معيار السوق:** ويتخذ هذا المعيار من السياسات التي تهدف إلى خلق وتنمية الإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة عوض تطبيق أسلوب المنع، وما يتميز به هذا المعيار هو كونه لا يطبق عن طريق المراسيم واللوائح بل يكون من خلال ميكانيزمات السوق.

ب- الأدوات الإقتصادية والجبائية: تتحدد فعالية السياسة الجبائية بنوع السياسات والتدابير الجبائية التي يتم وضعها وتتلخص هذه السياسات فيما يلي:

- سياسة إخضاع النشاطات الملوثة للبيئة لعدد من الرسوم: وهي السياسة التي تسعى إلى تحصيل التعويض عن التلوث بالإعتماد على المبدأ " الملوث الدافع " LE POLLUEUR PAYEUR "

وتعتمد هذه السياسة على نوعين من الإقتطاعات هي:

- الإتاوات - Redevances
 - الرسوم التي تدفع مقابل منفعة خاصة " Taxes Affectées "
- سياسة جبائية تحفيزية: ويعرف هذا النوع بالسياسة الوقائية لأنها تعمل على فرض الرسوم التحفيزية لتجنب الأضرار بالبيئة.
- والجدير بالذكر أن اتباع السياستين السالفتي الذكر إنما يعني من حيث المبدأ جواز التلويث بمقابل بمعنى أن الملوث يكون أمامه خيارين إثنين هما:
- إما أن يلوث ويدفع المقابل المالي لقاء فعلته هذه.
 - أو إما لا يلوث و من ثم لا يدفع أي مقابل مالي.
- و إذا قبل بالخيار الثاني تكون النتيجة أن تغيرا في سلوكه قد حدث وسبب هذا التغير لن يكون إلا الرسوم التي دفعها.
- وهذا هو الإتجاه الذي تعمل فيه الأدوات الإقتصادية عملها التحفزي بمقارنتها بإجراءات المنع التي تنص عليها القوانين والأوامر، لأن الأخذ بالسياسة الجبائية وتطبيقها لا يتيح للملوث حدا من التلوث مسموح به أو مجانا بل أن أي قدر من التلوث يكون له ثمن يدفعه وهو ما يحثه على إنتهاج سلوك العقلانية الإقتصادية بمعنى أن الضريبة البيئية تدفعه إلى تبني سلوكات تحافظ على البيئة.
- والجدير بالذكر أن الفروق العملية بين الاتاوة والرسوم التي تدفع مقابل خدمة محددة والرسوم التحفيزية إنما تعتمد على المؤشرات التالية:

+ المؤشر الخاص " بمقابل خدمة " : أي أن الرسوم المحددة لا تدفع مقابل خدمة محددة للجهة التي دفعتها بل تدفع بهدف الحصول على خدمة عمومية تقدمها الدولة أو هيئاتها مثل الرسم المفروض على النفايات حيث تفرض وتحصل بغرض إستعمال حصيلتها لتصنيف " TRI " هذه النفايات و إعدامها، في حين تدفع الاتاوة مقابل خدمة محددة (خاصة) يحصل عليها دافعها مثل دفع حقوق التوصيل الصحي في المجاري المائية ويتم استعمال حصيلتها لتغطية المصاريف التي لها علاقة بحماية البيئة

+ مؤشر الهدف : عادة أن الرسوم التحفيزية لا يترتب عن دفعها أي مقابل خاص تقدمه الدولة بل تهدف إلى الحد من النشاطات الملوثة عن طريق تغيير السلوكات بإتجاه المحافظة على البيئة.

وضمن هذا الإطار فإن الهدف من الضرائب والرسوم والاتاوات التي تتضمنها السياسة الجبائية البيئية هدفها النهائي الحصول على موارد مالية لتمويل الأضرار

التي تلحق بالبيئة من مصادر مختلفة. في حين أن هدف الرسوم البيئية التحفيزية هو تغيير السلوكيات في الاتجاه الذي يحافظ على البيئة ولا تفرض لغرضها المالي.

II- سياسة حماية البيئة في الجزائر

1- مصادر التلوث البيئي في الجزائر:

مصادر التلوث البيئي في الجزائر متعددة، وتساهم هذه المصادر في تدهور البيئة بمختلف مكوناتها وخاصة تدهور نوعية الهواء التي تكون له آثار سلبية كبيرة على صحة الإنسان، وتصنف هذه المصادر إلى مايلي:

أ- التلوث البيئي الحضري:

يمكن تصنيف مصادر التلوث البيئي الحضري إلى عدة أصناف أهمها:

*- التلوث الناجم عن الفضلات و النفايات المطروحة من قبل سكان التجمعات السكانية وتنقسم إلى نفايات صلبة وسائلة و يبلغ حجمها 1,52 مليون طن في السنة، وما تتميز به هذه النفايات أن أمر تسييرها موكل للمجالس الشعبية البلدية غير أن عملية التخلص منها تعتمد على الطرق البدائية حيث تقتصر عملية التسيير على الجمع و بطريقة غير فعالة و يتم حملها للمفرغات (Décharges) العمومية ليتم حرقها بنيران لا تنطفي طيلة أيام السنة و هو ما يزيد من مصادر تلوث الهواء و يتسبب في إصابة السكان المجاورين لهذه المفرغات بأمراض مختلفة و في مقدمتها الأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي و مع ذلك فإن هذا النوع من التلوث لا يحظى بالاهتمام الهادف إلى التخلص منه أو على الأقل الحد من خطورته لأن ما يميزه هو غياب سياسة واضحة فعالة للتكفل بالمعضلة و التخلص منها بطرق علمية تتخذ من عملية الإسترجاع أساس لها و التي يمكن أن تعمل على تحقيق هدف مزدوج (اقتصادي و بيئي). ويضاف لمعضلة النفايات الصلبة المياه المستعملة حيث أن خطورتها كبيرة على البيئة بمختلف مكوناتها و على رأسها الإنسان و تتميز وضعيتها بمايلي:

- غياب صيانة قنواتها و هو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تسربها إلى السطح وما يزيد الأمر خطورة و تعقيدا هو عندما تختلط بالمياه الصالحة للشرب التي تعرف قنواتها هي الأخرى الإهمال و غياب الصيانة كما خلصت الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للموارد المائية " A.N.R.H ".

- غياب الصناعة الإسترجاعية (محطات إعادة التصفية).

ب- السياسة المنتهجة للحد من هذا الصنف من التلوث : * على المستوى التنظيمي:

بالنسبة لهذا الجانب فبالإضافة لغياب سياسة وطنية فعالة متعلقة بهذا المشكل وغياب هيكل وطني يتكفل بالنفايات الحضرية من كل جوانبه، تبقى البلديات بإمكانياتها المتواضعة المادية والبشرية تقوم بالأعمال الروتينية بالجمع غير الفعال و النقل و التفريغ في المفرغات المخصصة لذلك و التي تقع في المحيط الحضري دون دراسة معمقة لإختيار مواقعها. ودون عملية الفرز للنفايات.

وأمام هذه المعضلة ينبغي إخضاع هذا النشاط إلى القواعد الإقتصادية لضمان الفعالية و القدرة على المراقبة من قبل الجهات الوصية و هذا عن طريق التخلي عن هذا النشاط للقطاع الخاص.

باعتباره من الخدمات العامة التي يمكن تطبيق القواعد الإقتصادية في تسييره ، و ليس باعتباره قطاع غير قابل للتجزئة بحيث يصعب على القطاع الخاص (الذي يسعى إلى تحقيق الربح) أن يحقق منفعة عامة.

* على المستوى المالي: إن ما يميز هذا الجانب هو ضعف الإنفاق العام على حماية البيئة بشكل عام حيث أن نصيبه خلال الفترة 1980-1990 هي 1,18% من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم ضعف هذه النسبة بالنظر للمخاطر المحدقة بالبيئة إلا أنها ما لبثت أن انخفضت خلال 1990-2000 حيث هبطت إلى 0,48% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انحسار النشاط الإقتصادي خلال هذه الفترة، وفيما يلي جدول يبين تطور الإنفاق على البيئة خلال الفترة 1980-2000

جدول (1) تطور الإنفاق العام على البيئة خلال الفترة 1980 – 2000

الفترة	مجال الإنفاق	التطهير و تصفية المياه	الفضلات
1989-1980	0,58 % من الناتج المحلي الإجمالي	0,66 % من الناتج المحلي الإجمالي / سنة	
2000-1990	0,34 % من الناتج المحلي /سنة	0,08 من الناتج المحلي الإجمالي /سنة	

Source : PNAG-DD (Plan d'action pour l'environnement et le développement durable , Mars 2001

والجدير بالذ كر أن المياه , التربة والغابات تستحوذ على القسم الأكبر من الإستثمارات العامة في مجال البيئة حيث بلغت النسبة المخصصة لها خلال عشرية الثمانينيات 80% من إجمالي هذه الإستثمارات و 56,9 % خلال عشرية التسعينيات، و الملاحظ أنه مع أن حجم الإنفاق لم يكن متناسبا مع حجم الأضرار التي أصابت البيئة في الجزائر، إلا أنها انخفضت خلال عشرية التسعينيات عما كانت عليه و هذا يدل على أن البيئة في الجزائر لم تكن أحد الإنشغالات الذي يحظى بالأولوية.

ب- التلوث الصناعي :

عرفت النفايات الصناعية بالحجم الذي يضر بالبيئة منذ نهاية الستينيات حينما شرعت البلاد في تنفيذ استراتيجية التنمية التي تعتمد على إقامة الصناعات المصنعة (أقطاب النمو)، وفي سبيل تحقيق هذه الإستراتيجية فقد عمدت إلى استيراد وتركيب المصانع جاهزة أملا في تحقيق ما سمي في الأدبيات الإقتصادية بتحويل التكنولوجيا غير أن ما يمكن إيدأوه من ملاحظات حول هذه الإستراتيجية والسياسية التي انتهجت لتنفيذها هو:

- أن إنطلاق تنفيذ استراتيجية التنمية المعتمدة على التصنيع في الجزائر قد تم في الوقت الذي عمدت فيه البلدان الصناعية إلى التخلي التدريجي عن التكنولوجيا التي لا تعير الكثير من الإهتمام لعامل البيئة كأحد العوامل التي تحدد جدوى الصناعات و ذلك بفعل الوعي و الضغط الذي أصبحت تمارسه المنظمات و الجمعيات التي تدافع على البيئة و هو ما دفع هذه البلدان إلى الإهتمام إلى طريقة تخلصها من الصناعات الملوثة وكانت هذه الطريقة تتلخص في إعادة تقسيم العمل بين البلدان النامية و بينها يتم بموجب ذلك التخلي عن الصناعات التي لها مخاطر

على البيئة (الصناعات الإستراتيجية- بعض الصناعات التحويلية إلخ) و التخصص في الصناعات التي تعتمد على تكنولوجيا أقل ضرر على البيئة مثل (الصناعات - الإلكترونية - الكيماوية- الإعلامية و غيرها من الصناعات الخضراء)، وتطوير تكنولوجياتها في الإتجاه الذي يجعل من البيئة أحد العوامل التي تتحكم في نجاحها.

- غياب استراتيجية واضحة تتبنى عامل البيئة كمحدد لجدوى المشاريع الإقتصادية و من تم فقد أصبحت الصناعة في الجزائر مسؤولة بشكل واسع على التلوث البيئي خاصة الصناعة البتروكيماوية- الكيماوية- تحويل المعادن- و صناعة الحديد والصلب ، و صناعة الاسمنت ، و بالإضافة لذلك فإن الشريط الساحلي الذي لا يمثل من مساحة الجزائر سوى 1,7 % غير أن الكثافة السكانية به عالية جدا بسبب تركز معظم السكان به و من تم كان توطن أغلب الصناعات الملوثة بهذا الشريط بوسط التجمعات السكانية الكبرى الجزائر- وهران- قسنطينة

و عناية.زيادة على ان أغلب هذه الصناعات قد أنشأت خلال العشريتين (الستينيات و السبعينيات) بمستوى تكنولوجي لا يحافظ على البيئة كما أشرنا فإن تجهيزاتها أيضا قد تعرضت للإهلاك مما جعلها أكثر ضررا بالبيئة وحتى بالنسبة لبعض الصناعات.التي تتوفر على أنظمة التحكم في إنبعاث الغازات في الهواء لا تعيرها أهمية و لا تقوم بصيانتها.أ و أنها لا تتحكم في تسيرها (1)، و هو ما جعل الضرر الذي لحق بالبيئة مرده أساسا إلى المياه المستعملة التي تصبها الصناعات في الطبيعة،و كذلك تلوث الهواء الناجم عن نفث الصناعات للغازات الملوثة مثل:

- ديوكسيد الكبريت DIOXYD DE SOUFRE (SO2) الغبار

- أكسيد الآزوت OXYDES D AZOTE (NOx)

- المواد الهيدروكربونية العضوية LES HYDROCARBURES ORGANIQUE

- أبخرة المعادن الثقيلة (HOV) VOLATILES

- النفايات الصناعية

و حسب عملية التقييم لوضع عملية البيئة التي قامت بها الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي كما أن عملية تقييم وضعية النفايات الخطيرة التي قامت بها بالتعاون مع برنامج المساعدة التقنية للمحافظة على البيئة (فرنسية) قد خلصنا إلى أن التلوث الناجم عن الصناعة يمثل خطرا حقيقيا على الصحة العامة خاصة , وهو ما يعني زيادة الأعباء المالية التي يجب على الدولة تحملها .و رغم هذه الوضعية المأساوية التي تعرفها البيئة إلا أنها لم تحظ بالعناية من قبل السلطات العمومية و يتجلى هذا من نصيب الإنفاق على البيئة والذي يبينها الجدول التالي:

جدول (2) حجم الإنفاق العام على البيئة في الجزائر خلال الفترة 1980-1989 و 1990-2000

الميدان	الفترة	
	الفترة 1980-1989 نسبة مئوية من PIB	الفترة 1990-2000 نسبة مئوية من PIB
تهيئة التربة - التشجير - للمناطق السهلية	0,37	0,14
التجهيزات الضادة للتلوث (الصناعة و الطاقة)	0,04	0,15
النفايات	0,06	0,08
الصحة	0,054	0,054
تسيير الوكالات	0,08	0,08
المجموع	0,604	0,504

Source :MATE , journée d'étude sur la fiscalité écologique , Alger , Janvier 2002

يلاحظ من الجدول أن الميادين الخاصة بالمياه - التربة الغابات و المناطق السهلية تستحوذ على القسم الأكبر من النفقات الموجهة للاستثمارات العامة في فائدة البيئة رغم النقص المسجل خلال العشرية الأخيرة و المقدرة بحوالي 56,9 % من إجمالي الإنفاق.

أما نصيب الصناعة والطاقة فقد تضاعف ثلاثة مرات خلال عشرية التسعينيات غير أن هذه الاستثمارات كانت مركزة أساسا في قطاع المحروقات والتي شملت إعادة تأهيل شبكات نقل المحروقات أما محطات توليد الكهرباء فلم تستند من هذا الإنفاق للحد من تأثيرها على البيئة.

وتبقى عملية تسيير النفايات الصناعية تمثل النقطة الحرجة في مجال حماية البيئة في الجزائر.

2- منهجية و أدوات الحد من تدهور البيئة في الجزائر:

نظرا للوضع الذي تعرفه البيئة في الجزائر والذي لا يمكن وصفه إلا بالمتروني فإنه يتطلب تدخلا عاجلا من قبل السلطات العمومية الذي ظهر لديها وعي بهذا الوضع و المخاطر المترتبة عنه و يتجلى هذا الوعي في إستحداث وزارة تتكفل بشؤون البيئة و محاربة التلوث. و تدخل هذه الهيئة ينبغي أن يتم بمنهجية عملية تنطلق من ما يلي:

- أ- تحديد الأولويات و الإحتياجات .
- ب- تحديد طرق العلاج أو الحد من التلوث و مخاطره.
- بالنسبة للأولويات تحددت في ثلاثة ميادين هي: المياه - الهواء - النفايات ، وقد تحددت هذه الأولويات بناء على المعلومات التي تضمنها المخطط الوطني للتدخل في مجال البيئة والتنمية المستدامة و التقرير المعد حول واقع مستقبل البيئة سنة 2000.
- المياه : بالنسبة للمياه المستعملة المنزلية أو الصناعية فالتدخل يكون على ثلاث محاور هي :
- *- ينبغي التعجيل بإصدار المراسيم التطبيقية من اجل تسهيل تطبيق قانون الإطار الخاص البيئة
- *- وقانون المياه و ذلك بغية تحديد و تصنيف العناصر الملوثة للمياه، و كذلك تحديد حجم المياه المستعملة التي يسمح بصرفها في المجاري الطبيعية وهو ما يعني تحديد الأهداف المرغوب تحقيقها في هذا الميدان، بالإضافة إلى إتخاذ الإجراءات الخاصة بالرقابة و تسليط و العقوبات.
- *- إنشاء الهياكل القاعدية اللازمة مثل: قنوات التطهير الصحي سواء بالنسبة للمياه المستعملة في الصناعة أو المنازل و ضمان تأديتها لوظيفتها بالإضافة إلى ضرورة التركيز على عامل صيانة هذه الهياكل، منع التسربات - إقامة مراكز التصفية- تصفية السدود من الأوحال... إلخ. لكن موازاة مع هذه الأسباب ينبغي مراجعة تسعيرة المياه في الاتجاه الذي يجعلها قادرة على تغطية هذه الأشغال.
- *- (التسعيرة الحالية 11,2 دج في المتر المكعب في حين تبلغ تكلفتها 48 دج / متر مكعب)
- *- نظرا لغياب العقلانية الإقتصادية في مجال المياه سواء في الصناعة او الزراعة ينبغي إطفاء البعد التحفيزي على أسعار المياه من اجل ضمان بروز سلوك إقتصادي تجاه هذه المادة الحيوية من طرف مستعمليها.
- *- الهواء: عرف الهواء في الجزائر خلال العشرينين الماضيتين تدهورا كبيرا ناجما عن زيادة الحركة وارتفاع عدد العربات في الحظيرة الوطنية منها، وهو ما أدى إلى زيادة انبعاث الغازات الملوثة للهواء(الرصاص- أكسيد الآزوت- مونو كسيد الكربون) بالإضافة إلى كثافة انبعاث الغازات الملوثة من المركبات الصناعية و خاصة غاز ديوكسيد الكبريت- الغبار- أكسيد الآزوت- المركبات العضوية، كما أن حرق النفايات يساهم بقسط كبير في تلوث الهواء، وتقدر الإحصائيات المتوفرة تدهور الهواء الناجم عن التلوث بحوالي 0,95 من الناتج المحلي الإجمالي.
- أما بالنسبة لسياسات الحد من التلوث و مخاطره يصب العلاج على ثلاث ميادين بيئية هي: المياه- الهواء- النفايات.
- أما السياسات المنتهجة في سبيل الحد من التلوث فينبغي أن تتناول ميدانين هما:

أولاً:- ميدان التنظيم: إذ ينبغي وضع المنظومة القانونية الكفيلة بتنظيم حماية البيئة من خلال الميادين المشار إليها أعلاه.

ثانياً: إنتهاج سياسة جبائية: - تعويضية: عن طريق الرسوم التي تفرض و التي ينص عليها قانون 01-21 الصادر بتاريخ 22-12-2002. و الذي ينص على عدد من الرسوم البيئية هي:

- أ- الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة.
- ب- الرسم التكميلي على تلوث الهواء من المصادر الصناعية (على كمية إنبعثت الغازات التي تتجاوز الحد المسموح به).
- ت- الرسم على النفايات المنزلية.

ثالثاً: سياسة جبائية تحفيزية: و تتضمن هذه السياسة نوعين من الرسوم هي:

- أ- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة
- *- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بالنشاطات العلاجية للمستشفيات و المصحات .

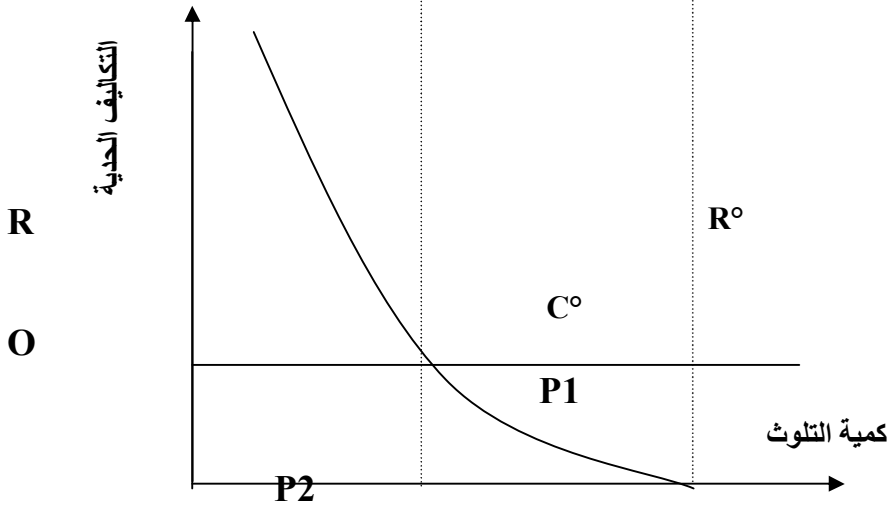
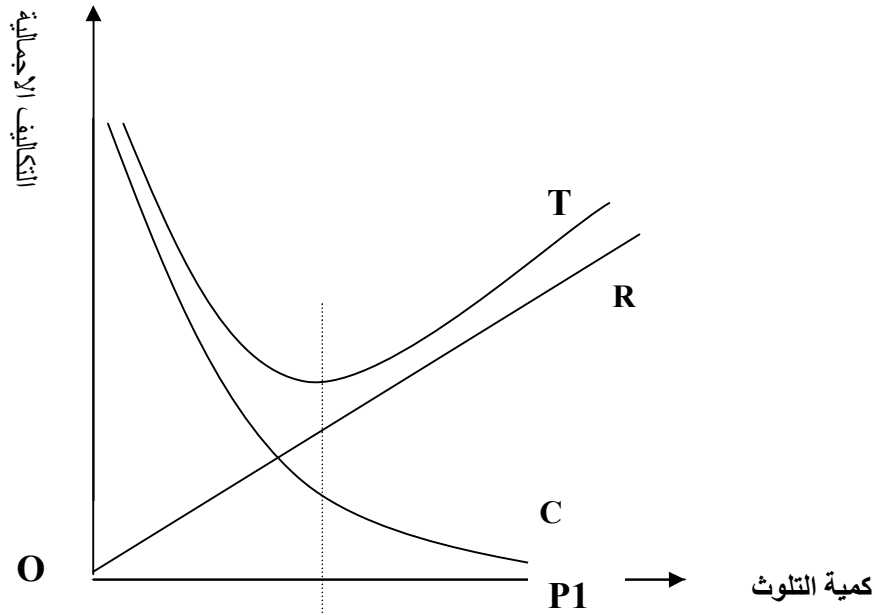
3- حدود السياسات الجبائية : إن إنتهاج سياسة جبائية تعويضية و تحفيزية لا تخلو من صعوبات يمكن أن تترتب عنها و منها.

1- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية أي الآثار الإنكماشية التي يمكن أن تصاحب هذه السياسة على القطاعات الاقتصادية المعنية لأن عملها يتضمن عملية تحويلات نقدية من قطاع إلى آخر و من ثم قد تحدث آثار إنكماشية بين هذه القطاعات. وهو ما يتطلب متابعة و تقييم لهذه الآثار و إستحداث نظام للإعفاءات والتأجيل.

2- كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي تترتب عن الإجراءات الجبائية الناتجة عن السياسة الجبائية، حيث أنها تتطلب أيضا إتخاذ إجراءات موازية متعلقة بالرقابة سواء بواسطة الموظفين أو المخابر- مصالح فرض الرسوم و جبايتها بالإضافة إلى الإجراءات العقابية و هو ما يؤدي إلى إرتفاع التكاليف المتعلقة بهذه الرسوم .

الـ ١١- فعالية الضريبة البيئية في معالجة التلوث الصناعي: إن مدى فعالية أي سياسة لحماية البيئة تتحدد بالنتائج التي تتمخض عنها، والسياسة الجبائية التحفيزية هدفها تغيير سلوكات المؤسسة في الإتجاه الذي يحافظ على البيئة من خلال ترشيد سلوكها الإقتصادي بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الهدف المالي الذي تسعى إليه و الرسمين البيئيين التاليين يبينان تأثير الضريبة البيئية في معالجة التلوث الصناعي .

الشكل 1 : تأثير الضريبة البيئية في معالجة التلوث



- نلاحظ من الشكل أنه قبل فرض الضريبة يكون التلوث بكميات كبيرة كما في الوضع (P1) و بمجرد فرض الضريبة تبدأ المؤسسة في معالجة تلويثها و تستمر في ذلك حتى نقطة تقاطع منحنى التكلفة الحدية للمعالجة (C^0) و منحنى الضريبة الحدية (RR^0) عند الوضع (P2) أي عند تساوي تكلفة المعالجة مع مبلغ الضريبة ويتوقف قرار المؤسسة بالمعالجة على ما إذا كان :
- *- الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة أكبر من تكلفة المعالجة تقرر الاستمرار في المعالجة.
- *- أما إذا كانت الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة أصغر من تكلفة المعالجة فتتوقف عن المعالجة و تكون المؤسسة أمام عدة خيارات أهمها ما هو موضح في الشكل 2 .
- *- ففي الخيار (أ): تنقل المؤسسة عبء الضريبة إلى المستهلكين إذا رأت أن الطلب على منتجاتها مرن ولا يتأثر بالمنافسة محليا او دوليا.
- *- و في الخيار (ب) : تفضل المؤسسة تحمل أدنى خسارة ممكنة و تستوعب الضريبة.
- *- و في الخيار (ج): تدخل المؤسسة سوق جديد و تتجه نحو الإستثمار في معدات مكافحة التلوث.
- *- أما في (د): تفترض المؤسسة أنها تتحمل تكلفة إضافية و تغير نشاطها أو تعيد توطينه في منطقة أخرى يكون التأثير البيئي للمشروع فيه أقل ضررا و معدل الضريبة منخفض أو في المكان الذي تكون فيه التشريعات البيئية غير صارمة.

الشكل (2) الخيارات المتوقعة لسلوك المؤسسة كاستجابة لضريبة التلوث

أ	ب	ج	د
نقل عبئ الضريبة - إلى المستهلكين - رفع الأسعار - تحويل الأسعار - تخفيض الناتج	إستيعاب الضريبة - تخفيض الأرباح الموزعة - زيادة الإقتراض - تخفيض الإستثمارات الجديدة	الاستثمار في معدات مكافحة التلوث - الاستثمار قصير الأجل في تركيب معدات التلوث - الاستثمار طويل الأجل في تحسين تكنولوجيا البيئة - إحلال مصانع جديدة	إعادة توطين الصناعة - إقليميا من منطقة لأخرى - دوليا من الدول الصناعية إلى الدول النامية

أ- تطبيق الضريبة

يتعلق فرض الضريبة البيئية بثلاث عوامل هي:

1- وعاء الضريبة- 2- مبلغ أو سعر الضريبة-3- إستعمال الضريبة

ب- وعاء الضريبة

قبل فرض الضريبة يتعين تحديد الوعاء الضريبي الذي يظهر في عموم أنه التلوث لكن على إعتبار هذا الأخير متعدد الأبعاد والمصادر و الأنواع يجب تحديد الوعاء وتعريفه بدقة للتمكن من إيجاد طريقة مناسبة للتقدير.

مثال: ضريبة الكربون التي تفرض على أنواع الوقود الأحفوري (غاز طبيعي، بترول، فحم) بما يتناسب بمحتواها الكربوني للحد من إنبعاث ثاني أكسيد الكربون بإعتباره من أهم غازات الإحتباس الحراري.

كما أنه يتعين تقدير الوعاء على أسس قابلة للتطبيق حتى لو كانت معبرة عن حجم التلوث الحقيقي و على العكس من ذلك لا يجب تقدير الوعاء بطريقة بسيطة (سهلة وواضحة) لكنها لا تقترب من تحديد الحجم المسموح به من التلوث.

و يمكن توضيح ذلك بمثال عن تلوث المياه:

تقتطع وكالات الأحواض في فرنسا من المنشآت و الجماعات المحلية الضرائب على أساس ثلاث متغيرات هي :

1- وزن أو ثقل التلوث الحاصل محسوب بالطريقة التالية:

$$P = \frac{DCO+2BDO+MES}{3}$$

MES: كمية المواد العالقة

BDO : الطلب البيوكيميائي على الأكسجين

DCO : الطلب الكيميائي على الأكسجين.

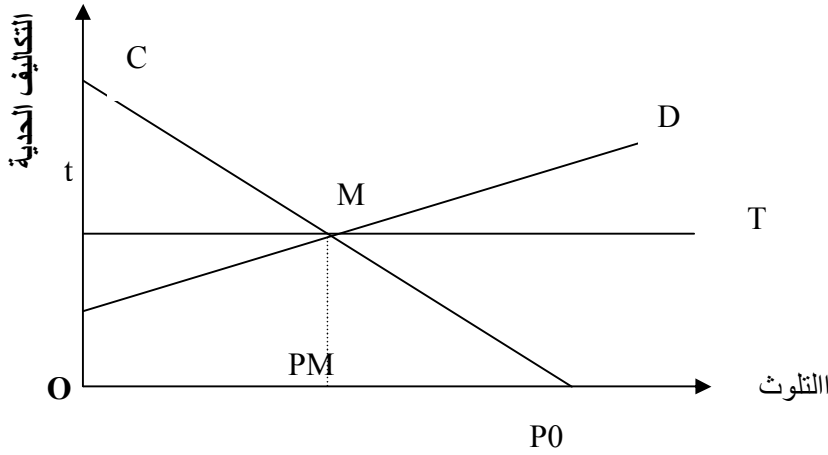
2- درجة الملوحة في المياه

3- درجة تسمم المياه

و فيما يخص التلوث الضوضائي في فرنسا كذلك لا تفرض الضريبة على الضوضاء الناتجة أو مؤشرات خاصة بالضوضاء ولكن تفرض على فعل الإقلاع وهذا يبين أهمية تحديد الوعاء الضريبي بدقة.

ج- معدل الضريبة: لكي تكون الضريبة فعالة في مكافحة التلوث يفترض أن يكون معدلها حافزا للمتسبب لتخفيض كميات التلوث إلى الحد المسوح به إجتماعيا على الشكل (1) يتحدد معدل الضريبة عند تقاطع المنحنيات و التكاليف الحدية للضرر و المعالجة و على هذا الأساس فإن معدل الضريبة يكون مساويا لتكلفة تجنب الضرر D منحني التكاليف الحدية للضرر C منحني التكلفة الحدية للمعالجة و T - معدل الضريبة

الشكل 3 : المعدل الأمثل للمعالجة



من الشكل نلاحظ أنه عند الحد الذي تتقاطع فيه منحنيات التكاليف الحدية للضرر والمعالجة مع معدل الضريبة تكون كمية التلوث قد خففت من P_0 إلى PM وبالتالي تكون (PM) هي الكمية المسموح بها إجتماعيا و (M) هي معدل الضريبة الأمثل.

و عند هذا الحد تكون الضريبة قد حققت هدف الكفاءة في مكافحة التلوث وجعلت المتسبب يتحمل مسؤولية تلويثه غير أن تحديد المعدل الأمثل لفرض الضريبة يشكل عقبة بسبب صعوبة التقييم النقدي لأضرار التلوث.

د-ميدان اتفاق حسيلة الضريبة البيئية:

تستند دوافع اللجوء إلى الضريبة البيئية إضافة إلى ما ذكر سابقا إلى ضمان مصدر تحويل إجراءات حماية البيئة كتحسين طرق المواصلات و النقل و إقامة عوازل الوقاية من الضوضاء و تكفل الدولة بمعالجة النفايات و التخلص منها.

و لهذا يجب أن تؤول هذه الضريبة إلى حساب خاص لحماية البيئة و مكافحة التلوث، وهذا يعني أن تكون الحسيلة الضريبية بحجم يضمن تمويل هذه الإجراءات و

لتحقيق فعالية هذه الضرائب و تفادي آثارها السلبية، يجب أن تكون حيادية و لا تزيد من إيرادات الدولة و العبء الضريبي و لكن يتم إعادة توزيع هذا الأخير على عناصر أخرى.

و لتحقيق ذلك ينبغي إجراء إصلاح ضريبي (1) على أن لا يقوم على زيادة إيرادات الدولة بل يقوم على زيادة ضرائب البيئة و تخفيض الضرائب الأخرى لتعويض النقص في الضرائب البيئية التي تهدف إلى حماية البيئة و يعرف هذا الإصلاح الضريبي على أنه وضع نظام ضريبي ثابت طويل الأجل يرمي إلى زيادة الضرائب المفروضة على الطاقة و إستهلاك المياه والمواد الخام و إستهلاك الأراضي، زيادة تدريجية و في نفس الوقت .

الخاتمة

تبين من هذه الدراسة أن حماية البيئة من الأخطار المحدقة بها أصبح هاجس الحكومات والمنظمات غير الحكومية نظرا لما يترتب عن ذلك من أخطار على حياة الإنسان وعلى مستقبله على كوكب الأرض. ولاشك أن الخيار المتاح هو حماية البيئة والحد من الأخطار المترتبة عن ذلك ولكن بالشكل الذي لا يعمل على كبح التطور الإقتصادي للمجتمع البشري ولا يقضي على البيئة و هذا الهدف إنما يمكن الوصول إلى تحقيقه عن طريق المدخل الإقتصادي للظاهرة وتبني سياسات جبائية تعمل على إستمالة الجهات الملوثة لتبني الخيارات التي تحافظ على البيئة لكونها تحقق لها مكاسب إقتصادية . والجزائر كغيرها من البلدان تبنت السياسة الجبائية كأداة للحد من تلوث البيئة. غير أن أمر تقييم نتائجها مازال مبكرا

المراجع باللغة العربية :

- 1 - مجلة أسبوط للدراسات البيئية - العدد الأول , يونيو 1991
- 2 - مجلة Deutschland F 20174 عدد خاص A195
- 3 - خالد بوجعدار :مساهمة في قياس تكاليف أضرار وتكاليف معالجة التلوث الصناعي دراسة حالة مصنع الإسمنت - الحامة بوزيان - رسالة ماجستير جامعة منتوري - قسنطينة جوان 1997

باللغة الفرنسية :

- 1 - M . A. T. E : journée d ° information et d°etude sur la fiscalite Ecologique – Alger , janvier 2002
- 2 - M.A. T .E : Rapport sur l'état et l' avenir de l'environnement Année 2000.
- 3 - M. A. T. E : journée d'étude sur la fiscalité environnementale . anneé 2001
- 4 - problèmes économiques n° 2792 janvier 25-08-2003
- 5 - problèmes économiques n° 2799 mars 2003 .